https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

إشكالية تأصيل المصطلح اللساني الحديث في التراث

أ.د. خليفة الميساوي
جامعة قرطاج، جامعة الملك فيصل، السعودية
mkhalifatn@yahoo.fr

ملخص

عالجنا في هذا البحث مسألة إشكالية تخص قضايا تأصيل المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي فتوصلنا إلى رؤيتين متناقضتين في الطرح والمنهج: رؤية تأصيلية تنطلق من اللسانيات لتبحث عن تأصيل في التراث ورؤية تحديثية تنطلق من الفكر اللساني الحديث ولا مصدر سواه في فهم المصطلحات وضبط مفاهيمها. فتبين لنا أن المنطلقات الإبستمولوجية للرؤية التأصيلية محكومة بأسس فكرية لا تستند على منهجية علمية رصينة وواضحة تأخذ بالأسباب والنتائج المنطقية المؤسسة للحقل اللغوي القديم؛ بل يميل أصحابها إلى الحجج العاطفية والإديولوجية للدفاع عن أفكارهم، وقد أدى بهم هذا الأمر إلى الوقوع في عدة مغالطات بنوا عليها نتائج واهية لا يمكنها أن تصمد أمام الحجج العلمية اللسانية، وهو ما جعل أصحاب الرؤية التحديثية يميلون إلى اتباع الفكر اللساني الحديث ومناهجه العلمية التي يرونها مفيدة في إيجاد حل لقضية المصطلح اللساني وتطبيقه على اللغة العربية، فبنوا حججهم على ما توصلت إليه اللسانيات نفسها باعتبارها علما دقيقا يهتم بحقول لسانية جديدة لم يتطرق إليها التراث اللغوي سواء من ناحية الموضوع أو من ناحية المناهج وطرق المعالجة التي أثّرت في الدراسات المصطلحية بصفة عامة والمصطلح اللساني على وجه الخصوص، وهو ما جعلنا نؤكد على هذا الاختلاف بين الرؤيتين سواء تعلق الأمر بالأسس الفكرية التي اعتمدتها كل رؤية للبرهنة عن صحة تصورها لقضية التأصيل أو تعلق الأمر بالآليات المتبعة في معالجة المصطلح. قادنا هذا الأمر إلى الكشف عن الخلفية الإبستمولوجية لكل رؤية ومدى نجاحها أو فشلها في طرق المعالجة المصطلحية ومكننا من تبيين المزالق المعرفية والمنهجية لكل رؤية بالاعتماد على فحص متصوري ومفهومي لبعض المصطلحات المتعلقة بالمجال البرغماتي.

الكلمات المفاتيح:
تأصيل، متصور، مفهوم، مصطلح، أسس منهجية، أسس معرفية.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

The problem of etymology of the modern linguistic term in the heritage

Pr. Khalifa Missaoui
University of Carthage, King Faisal University
mkhalifatn@yahoo.fr

Abstract:

In this research, we dealt with a problematic issue related to the etymological issues of the linguistic term in the Arabic linguistics, and we came out with two contradictory views in the approach and method: an original view that stems from linguistics to look for the etymology in the heritage and a modernized view that stems from the modern linguistics and there is no other source in understanding terms and controlling their concepts. It became clear that the epistemological premises of the original view are governed by intellectual foundations that are not based on a solid and clear scientific methodology that takes into account the logical causes and consequences that establish the ancient linguistic field; Rather, its owners tend to use emotional and ideological arguments to defend their ideas, and this has led them to fall into several fallacies on which they built flimsy results that cannot withstand scientific linguistic arguments, which is what made the owners of the modernizing views tend to follow modern linguistic thought and its scientific methods that they see useful in finding a solution to the issue of the linguistic term and its application to the Arabic language. Linguistics in particular, which made us emphasize this difference between the two views, whether it is related to the intellectual foundations adopted by each view to demonstrate the correctness of its conception of the issue of rooting, and it is related to the mechanisms used in dealing with the term. We revealed the epistemological background of each view and the extent of its success or failure in the terminological processing methods. We showed the cognitive and methodological pitfalls of each view by relying on a conceptual and notional examination of some terms related to the pragmatic field.

Keywords:

Etymology, Concept, Notion, Term, Methodological foundations, Cognitive foundations.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

إن

اللساني linguist

0. مقدمة

إنّ الناظر إلى المشهد العام في الدرس اللساني العربي تتجلى له رؤيتان في طريقة معالجة المصطلح اللساني: رؤية تأصيلية تراثية متشبثة بالتراث تنطلق منه للبحث عن تكوين مفهوم مصطلحي لمعالجة قضايا اللسانيات الراهنة، ورؤية حداثية ترى أن المصطلح اللساني الحديث لا تربطه صلة بالمفاهيم التراثية القديمة. سنحاول في هذا البحث الكشف عن المناهج وطرق المعالجة التي اتبعتها كل رؤية في البرهنة على مواقفها وقراءتها لمسألة المصطلح اللساني. فإلى أيّ حد كانت موفقة في قراءتها المنهجية وأسسها الإبستمولوجية؟ وإلى أيّ مدى يمكن تأصيل المصطلح اللساني في التراث؟ وهل سؤال التأصيل سؤال مشروع من الناحية العلمية والمنهجية أم أنّه سؤال مغالطي أوقع الدرس المصطلحي اللساني في أزمات وعوائق وقفت أمام تطور اللسانيات في الوطن العربي؟ سنحاول في هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها قصد معالجة بعض القضايا المصطلحية الناتجة عن مسألة التأصيل.

1. الرؤية التأصيلية

تندرج هذه الرؤية تحت محور فكري عام يشمل كلّ العلوم، ويدور على إشكالية العلاقة الرابطة بين التراث والحداثة التي تمثلت في اتجاهات فكرية ثلاثة: اتجاه رافض لهذه العلاقة[1] واتجاه مؤيد لها[2] واتجاه توفيقي بينهما[3]. انعكس هذا التمشي على الفكر العربي الحديث عموما ومنه الفكر اللغوي، وبالتالي مسألة المصطلح بصفة عامة باعتبار أنّ لكلّ فكر مصطلحاته ومنها المصطلح اللساني الذي يعنينا في هذا البحث. والسؤال

1. نذكر على سبيل المثال عبد القادر الفاسي الفهري ومصطفى غلفان وتمام حسان...
2. الشاهد البوشيخي ومسعود صحراوي وعبدة الراجحي وعبد السلام المسدي...
3. أحمد المتوكل وعبد الرحمان الحاج صالح ...

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

كيف نعالج قضايا مصطلحية وضعت من منطلق فكري لساني حديث باستعمال منطلقات فكرية وآليات معالجة لغوية قديمة؟ وفي أيّ المجالات تكون المعالجة ممكنة؟ وفي أيّ المجالات تكون مستحيلة؟

ترتكز المنطلقات الفكرية التأصيلية على دواعي التشبث بالتراث والخوف على القرآن والسنة والهوية الإسلامية ومحاولة إظهار الأسبقية التراثية العربية والدفاع عنها بشتى الطرق خاصة العقدية منها باعتبار ارتباط اللغة العربية بالدين الإسلامي والحضارة والهوية[1]، وبناء على هذا التصور عقدت مقارنات بين القديم والحديث لإثبات أفضلية القديم. وينخرط أصحاب هذه الرؤية في مشروع تواصلي حضاري يتأسس على ما هو تفكير مصطلحي تراثي شامل منطلقين منه لتأسيس مصطلحات يظنون أنها تجيب عن قضايا المصطلح الراهنة، وفي أغلب الأحيان لا يبررون المنطلقات العلمية الإبستمولوجية العلمية التي تأسست عليها المصطلحات التراثية زاعمين أن اللغة العربية لا تتطور. فالتصقت قداسة اللغة بقداسة النص الديني (القرآن والسنة)، وهي رؤية القدماء للغة بصفة عامة؛ إذ علم اللغة عندهم من العلوم الآلات التي توظف لتفسير المسائل الدينية، وبالتالي لم تكن رؤيتهم للدراسة اللغوية مبنية على غاية دراسة اللغة في حدّ ذاتها ومن أجل ذاتها كما ذهب إلى ذلك دي سوسير؛ بل كانت اللغة عندهم وسيلة لا غاية. ولم يكن هذا التمشي الإبستمولوجي ظاهرا وواضحا لأصحاب هذه الرؤية حتى يدركوا الفرق في الأهداف والتوجهات بين علماء اللغة القدماء واللسانيين الجدد، أو أنّ بعضهم يسيطر عليه الفكر الإديولوجي بتعلة الانتماء والمحافظة على الهوية العربية الإسلامية، فيتجاهلون هذا المنهج العلمي اللساني؛ بل يشوهونه أحيانا، فيصنفونه على أنه غربي لا يصلح لدراسة الظواهر اللغوية العربية متناسين أنّ الدين إنساني وكوني وأنّ العلم كذلك. وأمام هذا الانحراف الفكري عن المنهج العلمي الدقيق والصارم الذي يرفض هذا التمشي راح أصحاب هذه الرؤية يؤصّلون مصطلحات لسانية حديثة، ولدت في إطار إبستمولوجي مغاير للإطار الإبستمولوجي التراثي[2]، كما هو في التراث اللغوي القديم، ويبحثون عن أفضلية القدماء وأسبقيتهم في هذا المجال، ويبررون توجهاتهم هذه بشتى الطرق التي لا تستند إلى منطق علمي وفكر رصين يميز بين القوانين البانية للمصطلحات اللغوية القديمة والمصطلحات اللسانية الحديثة. ولذلك، كان منطلقهم مجرد اعتقاد غير مؤسس على أسس علمية إبستمولوجية، كما هي الحال عند مسعود

[1]. انظر على سبيل المثال كتابات الشاهد البوشيخي الذي أسس مشروعه المصطلحي على المنطلقات الدينية والحضارية الإسلامية.

[2]. انظر حول هذه القضية: غلفان مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية وحافظ إسماعيلي علوي، تجليات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

صحراوي أحد رموز هذه الرؤية، إذ يقول: "نعتقد نحن أنّ تطبيق هذا المفهوم التداولي على اللغة العربية سيسهم في وصفها ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابية التواصلية، كما نعتقد أنّ استثماره في قراءة الإنتاج العلمي لعلمائنا القدامى سيسهم، أيضا، في اكتشاف جوانب من الجهود الجبارة التي بذلها أولئك العلماء الأجلاء وتثمينها. ونزعم أنّ إجراء من هذا القبيل كان مندرجا ضمن النشاط العلمي الذي قام به كثير منهم، وهذا ما يحاول البحث إثباته، أو لفت الأنظار إليه على الأقل"[1]. يبدو واضحا من خلال هذا القول أنّ هذا الباحث بنى رؤيته للمصطلح اللساني على أساس غير علمي؛ إذ يستخدم أفعالا من قبيل "نعتقد" و"نزعم"، وهي أفعال لا يستخدمها العلماء في البرهنة والاستدلال على ظاهرة علمية ما أو على الأقل يصفونها بالعلمية، والحال أنّ الدراسة المصطلحية تبنى على الصرامة العلمية والدقة المفهومية؛ وإلا لا معنى لها، إذا تخلت عن هذا المنهج العلمي الدقيق وراحت تبحث عن جذور المصطلح اللساني في التراث بناء على منطلق فكري ضبابي محكوم بالاعتقاد والزعم.

إنّ الربط بين المصطلح اللساني الحديث والمصطلح اللغوي التراثي هو ربط اعتباطي عشوائي غير قائم على أسس فهم عميقة لكل تأسيس مفهومي لكلا المصطلحين الحديث والتراثي. وهذا ما أدى بأصحاب هذه الرؤية إلى الوقوع في ضروب شتى من الخلط والمغالطات أبرزها عدم التمييز بين النحو واللسانيات. فظنوا أنّ مفهوم النحو العربي القديم يعادل مفهوم اللسانيات اليوم ورأوا أنّ النحاة القدامى بحثوا في كل الظواهر اللغوية ولم يتركوا شيئا من اللغة[2]، فكانت الدراسة النحوية حسب ظنهم شاملة لكل القضايا اللغوية النحوية والصرفية والدلالية والتداولية، وعلى هذا الأساس ظهرت دراسات وبحوث تزعم أنها أكاديمية باعتبارها تندرج تحت البحوث الجامعية بعناوين من هذا القبيل "التداولية عند العلماء العرب"[3]، " تحليل الخطاب العربي"[4]، " تحليل الخطاب عند سيبويه"[5]، " أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية"[6]، وغيرها كثير. والملاحظ في هذه العناوين أنها تعتني بالتأصيل، فتربط بين الحديث والقديم على أساس بيني، وكثيرا ما ينتصر فيها أصحابها إلى أسبقية المصطلح اللغوي التراثي على المصطلح

1 . انظر الصحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ص6.
2. نظر حول هذه المسألة: صاري محمد، "من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث قراءة في النقد اللساني" عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح.
3. انظر الصحراوي مسعود.
4. عكاشة محمود.
5. راضي رحيم مجيد.
6. انظر الشاوش محمد.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

اللساني الحديث دون إدراك العمق والأساس المفهومي للتكوين المصطلحي؛ رغم ما يبدو في الظاهر من تشابه.

صحيح أنّ الكتب النحوية التراثية جاءت شاملة لهذه الظواهر اللغوية، ولكن لا علاقة لها بالمنطلقات اللسانية الحديثة؛ رغم ما فيها من أساس علمي جدير بالاحترام والبحث والنظر والتفحص، ولكن يكون ذلك من منطلقات الضوابط الفكرية التراثية ذاتها، وليس من منطلقات اللسانيات الحديثة، فالمصطلح اللغوي التراثي له بنيته المتصورية ودلالته المفهومية التي تنخرط في المعرفة الإبستمولوجية لعصر نشأته ورؤية مفكري ذلك العصر له. وكذلك شأن المصطلح اللساني له منطلقاته الفكرية الإبستمولوجية المختلفة طبعا عن الرؤية التراثية. وفي هذا الإطار لم يدرك أصحاب هذه الرؤية مفهوم التراكم العلمي ولم يفهموه على أساس أنه أحد أسس التطور العلمي، وليس اجترارا وتكرارا لما جاء في كتب التراث. فراحوا يطوّعون المصطلحات القديمة للمفاهيم اللسانية الحديثة، والسبب في ذلك يعود إلى الخلط بين المدونة التراثية والمنهج اللساني الحديث؛ إذ قامت المدونة التراثية على أساس المنهج المعياري الذي يخضع للخطأ والصواب والصدق والكذب والمطابقة أو عدم المطابقة مع نوع من التحديد الصارم لمصادرها، مثل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر أو ما يسمى بمصادر الاحتجاج التي يجب على كل نحوي أو لغوي ألا يتجاوزها في شواهده المعتمدة في الاستدلال على الظاهرة اللغوية؛ وبالتالي المصطلحية. أما المدونة اللسانية الحديثة فمنطلقها اللغة الطبيعية[1] ومنهجها وصفي تحليلي تفسيري للظاهرة نفسها، ومنها تستخرج القواعد. فالمدونة في اللسانيات هي الغاية في حد ذاتها بينما في التراث هي الوسيلة لتفسير الظاهرة اللغوية تفسيرا يخضع للمنطق الصوري، ولذلك جاءت دراسة النحو العربي دراسة صورية مقننة تقف عند البنية المعيارية لضمان صحة القاعدة الصوتية والتركيبية والدلالية/ الوظيفية بشكل عام؛ رغم ما فيها من محاولات جادة لفهم الظاهرة اللغوية.

نوّع المؤصّلون مصادرهم الاستدلالية لإثبات أصالة المصطلح اللساني، فاعتمدوا كذلك على العلوم البلاغية والفلسفية وأصول الفقه ظنا منهم أنها تسهم في بلورة رؤية مصطلحية يؤسسون بها للسانيات عربية، ولكن هذا الأمر لم يسعفهم في الحقيقة لأنهم نظروا إلى هذه العلوم بنفس الرؤية التي نظروا بها إلى النحو، دون إدراك القوانين العميقة البانية لها، فراحوا يحسبون أنّ المصطلحات المعتمدة فيها هي نفسها المصطلحات الواردة في الحقول اللسانية اليوم من قبيل تحليل الخطاب والتداولية واللسانيات

[1]. انظر: حول هذه المسألة: فتغنشتاين لودفيك، تحقيقات فلسفية، ترجمة عبد الرزاق بنّور.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

النفسية والاجتماعية ولسانيات النص وما يرتبط بهذه الحقول من مصطلحات، فظنوا أنّ القوانين التي اعتمدها القدماء في تفسيرهم وتحليلهم الظواهر البلاغية هي نفسها في اللسانيات الحديثة مستندين في ذلك إلى علم المعاني وقصد المتكلم[1]، غير أنّ ما ورد في كتب البلاغة العربية والدراسات الأصولية من مصطلحات تحمل وجه المشابهة لما ورد في اللسانيات التداولية اليوم لا تحركه نفس القوانين التفسيرية للظاهرة اللغوية، فالأمر في كتب التراث ليس هو الأمر في التداولية وكذلك الاستفهام والوعد والنداء والقسم إلخ، باعتبار أنّ المنطلقات الإبستمولوجية والفكرية والفلسفية[2] ليست هي نفسها؛ رغم التشابه في الظاهر. أضف إلى هذا أنّ أصحاب هذه الرؤية لم يقدروا على التمييز بين هذه المصطلحات المتشابهة؛ كما سنبين لاحقا؛ بل راحوا يبحثون عن تأصيل مصطلحات حديثة صناعة ومفهوما مثل " أفعال الكلام، والتداولية، وتحليل الخطاب ..." التي لم يصرح بها في التراث تصريحا مباشرا، ففسروا ذلك باعتماد مفهوم تراثي مبثوث بصورة ضبابية في ثنايا الكتب، وزعموا انطلاقا من هذه الرؤية أنها موجودة بالقصد والنية. ولا نعرف كيف ضبطوا ذلك والحال أننا نعرف أنّ المصطلح هو أساس العلم ومفتاحه وعلى صاحب أيّ علم أن يضبط مصطلحاته بدقة متصورية ومفهومية تفتقر إلى الظن وبعيدة عن اللبس، فكيف لهؤلاء أن يعتمدوا على بعض الإشارات المبثوثة هنا وهناك ليؤسّسوا علما مصطلحيا ويؤصّلوا مصطلحات حديثة معلوم تاريخ نشأتها، ولم يصرح بها القدماء، ولو كانوا على وعي بها لفعلوا كما فعلوا مع غيرها من المصطلحات اللغوية الأخرى[3].

2. الرؤية التحديثية

تبنى المنطلقات الفكرية للتحديث في مجال المصطلح اللساني من مجال اللسانيات نفسها وما تفرع عنها من حقول معرفية لسانية مثل اللسانيات العامة واللسانيات التطبيقية واللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية واللسانيات الحاسوبية وتحليل الخطاب وتحليل المحادثة ولسانيات النص واللسانيات التداولية واللسانيات التوليدية واللسانيات العرفانية... وهي حقول معرفية لم تكن موجودة

1. انظر مسعود الصحراوي، التداولية عند العلماء العرب.
2. انظر علوي اسماعيلي حافظ والملاخ محمد، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات.
3. ما يهمنا في هذا البحث هو المصطلح اللساني وقد تعالج المصطلحات الأخرى في حقولها العلمية بطرق أخرى، فالمصطلح الحضاري والثقافي والفقهي والأدبي قد لا يشترك مع المصطلح اللساني في بعض الخصائص التكوينية والشحنة المفهومية، ولذلك تختلف المنطلقات الإبستمولوجية لكل حقل علمي ومصطلحي.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

في التراث اللغوي العربي وحتى العالمي. وانطلقت اللسانيات نفسها من مقولة مهمة تعتمد على "دراسة اللغة الطبيعية في ذاتها ولحد ذاتها" (دي سوسير). فمثلت هذه المقولة الإطار الإبستمولوجي للفكر اللساني الحديث الذي أثمر مدارس لسانية متعددة الرؤى والتصورات والمناهج والمصطلحات، فكانت لكل مدرسة توجهاتها الفكرية التي أصّلت بناء منظومتها المصطلحية الدقيقة وفق رؤية منهجية خاصة وإطار فكري يقوم على فلسفة كل علم من هذه العلوم. وعلى هذا الأساس النظري والمنهجي بنى أصحاب الرؤية التحديثية تصوراتهم وفهمهم للسانيات الحديثة وما انبثق عنها من مصطلحات تخص كلّ حقل معرفي لساني. ومن أبرز المدافعين عن هذا التوجه اللسانيون العرب الذين درسوا في الجامعات الغربية وتشربوا الدرس اللساني من مشاربه الأصلية، ثم نقلوه إلى العربية بغية التطبيق ومعالجة قضايا اللغة العربية الراهنة معالجة جديدة تتماشى مع ما قدمته اللسانيات الحديثة باعتبارها منهجا علميا كونيا يدرس كلّ اللغات دون استثناء أو إقصاء، ولا مكان فيه للتمييز بين الفصحى والعامية أو الارتكاز على مصادر الاحتجاج دون غيرها من مصادر تكوين المدونة اللغوية؛ كما حدث في الدراسات اللغوية التراثية.

واعتبر عبد القادر الفاسي الفهري أنّ اللساني لا يقول كلاما معادا أو مكرورا[1] كما يفعل أصحاب الرؤية التراثية، وبناء على هذا التصور اهتم بالنظرية اللسانية التوليدية وطبقها على العربية، وقدم ترجمات مصطلحية لها، وهو يرى أنّ الفصل بين المعرفة اللغوية التراثية واللسانيات الحديثة واجب[2]؛ إذ لا علاقة لهذا الفكر بذاك من الناحية الإبستمولوجية المعرفية، فالعوالم متعددة ومختلفة ولا شيء يشبه التفكير اللساني الحديث بالتفكير اللغوي القديم من الناحية الإبستمولوجية وشروط نشأة العلم ومنها المصطلح أساسا. فاللسانيات جاءت لتفسير اللغات باعتماد منطلق علمي كوني وليست خاصة باللغات الغربية فقط. وأغلب الدارسين العرب في عصرنا الحديث هم مؤرخو فكر لا غير، فهم يعتمدون على المقارنات بين التراث واللسانيات ولا ينطلقون من مناهج علمية تفسر اللغة العربية الراهنة انطلاقا من مدونة حقيقية للعربية في حاضرها الآني، ويعتمدون على أمثلة قديمة من النحو والصرف والبلاغة والعروض ليفسروا بها الواقع الحالي. وهذا أدّى بهم إلى الخلط بين تاريخ العلم والعلم في حد ذاته. فآليات الوصف والتفسير وإدراك الظواهر اللغوية والوعي بقوانين اشتغالها والفلسفة التي تكمن وراء كل وصف وتفسير لها ليست هي نفسها. وبناء على هذه المصادرة علينا أن نقرأ التراث اللغوي قراءة علمية نقدية

1. انظر الفاسي الفهري، كتاب البناء الموازي (المقدمة)
2. انظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

تقوم على آليات فهم اللغوين القدماء له دون أن نقع في قراءة إسقاطيه في الاتجاهين؛ أي اتجاه اللسانيات الحديثة بقوانينها التفسيرية الراهنة التي يحاول بعض الدارسين اعتمادها في فهم البنية الفكرية والمصطلحية القديمة أو اتجاه التفكير اللغوي التراثي القديم بقوانينه التفسيرية[1] التي يحاول بعض الدارسين اعتمادها في فهم الفكر اللساني الحديث وما أنتجه من مصطلحات. فإذا كان هذا حال اللغة[2]، فما بالك بحال المصطلح اللساني الذي يمثل أرقى ما يصل إليه الفكر اللساني من تنظير مرتبط بتطور الفكر نفسه.

ينطلق أصحاب الرؤية التحديثية في المصطلح اللساني من تحديث الفكر العالمي وتجديده في شتى الميادين التي تربطها علاقة مباشرة باللسانيات مثل فلسفة اللغة وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الاتصال والحوسبة وعلم الترجمة والنقد الأدبي[3] والرياضيات والاقتصاد، إلخ. فشكلت هذه التخصصات المعرفية ميادين علمية أدت إلى ابتكار مصطلحات لسانية خاصة بها؛ لا يمكن تأصيلها في التراث اللغوي العربي باعتباره يفتقر أصلا إلى هذه الميادين، ومن هذا المنطلق يعتبر أصحاب هذه الرؤية أنّ التأصيل المصطلحي ضرب من الوهم وجري وراء سراب كلما حاولت الإمساك به انفلت من قبضتك. فالتأصيل المصطلحي محكوم بالحفر والنبش في الخلفيات المتصورية والمفهومية البانية للميدان الفكري نفسه الذي تولّدت عنه نشأة المصطلح عامة والمصطلح اللساني خاصة. وفي هذا الإطار نشأت مواقف فكرية مختلفة بين الرؤيتين تجلت في نقد كلّ فريق الفريق الآخر دون تقديم حلول لظاهرة تأصيل المصطلح مبنية على أسس علمية إبستمولوجية تتجاوز المستوى الوصفي لما أنتج من دراسات يسمها أصحابها بأنها لسانية، وخاصة تلك الدراسات التي تسم نفسها بأنها في مجال نقد الفكر اللساني القديم أو الحديث على حدّ سواء. فالمؤصلون يغلب عليهم الفكر الانطباعي والايديولوجي؛ إذ ينظرون إلى المسألة المصطلحية من خارج قوانين العلم الصارمة والدقيقة، والمحدثون يغلب عليهم النقد الوصفي وإثارة المشاكل المتعلقة بالمصطلح اللساني، فيكتفون بتقديم التوصيات في شكل لائحة لوم دون الوصول إلى حلول جذرية تؤسس لدرس لساني مبني على شروط العلم التي تهتم بمعالجة المصطلح اللساني انطلاقا من معالجة الظاهرة اللغوية نفسها؛ كما يفعل اللسانيون الغربيون بعيدا عن الإيديولوجيا والانتماء والنظرة الضيقة للمسائل المدروسة. أدت هذه القضايا التأصيلية في الرؤيتين إلى خلق أزمة طالت كيفية ضبط المصطلح

1. انظر حول هذه المسألة: قريرة توفيق، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب.
2. انظر حول هذه المسألة: جاكندوف راي، دليل ميسّر إلى الفكر والمعنى، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني.
3. انظر حول إشكالية المصطلح في النقد الأدبي: وغليسي يوسف، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

اللساني ومعالجته معالجة غير دقية، ولا ترتكز على تكوينه المتصوري والمفهومي؛ مما تسبب في أزمة مصطلحية حادة اتسمت بالتعدد المصطلحي الناتج عن الاضطراب المفهومي.

3. التأصيل وأزمة المصطلح اللساني

تعود أزمة المصطلح اللساني في الدراسات اللسانية الحديثة إلى أزمة علم المصطلح نفسه، لقد نشأ هذا العلم حديثا[1] في بداية القرن العشرين ولم تستقر أسسه المنهجية في الدراسات الغربية إلا في الثمانينات من نفس القرن[2] وبدأ يشق طريقه نحو تأسيس علم مصطلحي قوامه المنهج والحقل العلمي والمعرفي، فأثر هذا التأسيس في نشأة المصطلحية العربية حديثا وجعلها تبحث عن خصائصها التكوينية ومرتكزاتها المعرفية[3]، ولكنها وقعت هي نفسها في الجدل الذي وقعت فيه اللسانيات، وهو جدل مداره على مسألة الأصالة والمعاصرة، ممّا أوقع هذا العلم في إرباك لا تتصل قضاياه بعلم المصطلح ومنهجه وموضوعه ومجاله البحثي؛ بل سببه الانتماء الأيديولوجي والديني وحتى السياسي والأكاديمي. وفي هذا الإطار نشأ علمُ المصطلح مزعزعَ الأركان تغيب فيه الرؤية المصطلحية العلمية المبنية على منهج واضح ودقيق. أضف إلى هذا أنّ أغلب المشتغلين بالمصطلح لا تربطهم صلة متينة بعلم المصطلح، فهم يضعون المصطلحات أو يترجمونها دون ضوابط فكرية ومنهجية علمية تقوم على التعريف والتقييس[4]، أو يبحثون لها عن مترادفات قديمة دون الوعي بمراحل تكوينها وملابسات نشأتها في اللسانيات الحديثة. ففي هذا السياق تولدت أزمة المصطلح بصفة عامة والمصطلح اللساني بصفة خاصة في الدراسات اللسانية العربية الحديثة. وهي في رأينا أزمة ناتجة عن عدم فهم المتصورات في بيئتها المعرفية الأصلية سواء كانت تراثية أو لسانية حديثة، وعدم إدراك المفهوم في حقله المعرفي التخصصي الدقيق وعدم ضبط منهجية وضع مصطلحات تستجيب لخصوصيات اللغة العربية ونظامها الاشتقاقي.

---

1. نفرق بين المصطلح وعلم المصطلح، على أساس المنهج العلمي، فالمصطلح صناعة قديمة قدم العلوم ولم يقع الاهتمام به باعتباره علما مستقلا بذاته إلا حين أسس فيستر علم المصطلح في القرن العشرين.
2. انظر حول هذه المسألة:
Cabré., M-T, (1998), pp21-22.
3. انظر حول هذه المسألة: الأشهب خالد، المصطلح العربي البنية والتمثيل.
4. انظر الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

سنعتمد على ضبط القضايا ومعالجتها انطلاقا من بعض الأمثلة المتعلقة بحقل التداولية وتحليل الخطاب بالعودة إلى أسسها المعرفية اللسانية التي نشأت فيها ثم كيف تعامل معها الباحثون العرب ووظفوها في بحوثهم ودراساتهم.

1.3. الإشكاليات المعرفية للتأصيل المصطلحي

تختلف المنطلقات المعرفية في التأصيل المصطلحي باختلاف المرجعيات الفكرية والإيديولوجية كما بينا سابقا؛ إذ تعتمد كل رؤية على جملة من الاعتبارات لا تتسم بالصرامة العلمية والمنهجية والموضوعية وهو ما سنكشف عنه من خلال معالجة بعض المصطلحات في الجدول التالي:

المصطلح اللساني الغربي	المصطلح اللساني الحديث	المصطلح التراثي
pragmatique/pragmatics	التداولية/ البرغماتية/...	Ø
les actes de langage/speech acts	الأفعال الكلامية/ الأعمال اللغوية	Ø
performatif- constatif	إنجازي/ إنشائي – تقريري	الإنشاء والخبر
présupposition/presupposition	الاقتضاء/ لزوم/ تضمين/ تضمّن/ الافتراض المسبق	الاقتضاء
Implicature conversationnelle/conversational implicature	الاستلزام الحواري/ التخاطبي	اللازم
sous-entendu /allusion/understood/ to Imply	المضمر/ المقدر/ المفهوم	المفهوم
implicite/implicit	الضمني / المضمر	المضمر
analyse du discours/ discourse analysis	تحليل الخطاب	Ø

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

1. مصطلح التداولية

عُرّف هذا المصطلح[1] تعريفات عديدة حسب الحقول المعرفية المتصلة به ويمكن أن نردها إلى أنها علم يدرس اللغة في الاستعمال بالاعتماد على السياقات التلفظية التي تساعد على ضبط المعنى المقصود من خلال سياق الاستعمال وطبيعة المتلفظين وما يتصل بهم من شروط تبني عالم الخطاب أو المحادثة أهمها: من يتكلم؟، كيف يتكلم؟، لماذا يتكلم؟، أين يتكلم؟، متى يتكلم؟؛ أي تهتم باللغة وعلاقتها بمن يستعملها في سياق معين.

لا يوجد في التراث مصطلح تداولية أو تعريف يعادل التعريف السابق في أبسط تجلياته، ومع ذلك نجد من الدارسين من أصّل هذ المصطلح في التراث تحت عنوان: "التداولية عند العلماء العرب"[2] مستندا على مبررات وحجج نراها غير مقنعة علميا؛ لاعتبارات معرفية تمثل إشكالا ولبسا في تحديد المصطلح في التراث نفسه، ولهذا سنتتبع هذه المبررات التي اعتمد عليها أصحاب الرؤية التراثية، ونبين عدم حجيتها في تحديد مفهوم هذا المصطلح؛ كما عرفته الدراسات اللسانية الحديثة. وسنجري مقارنة ترتكز على المنطلقات المعرفية في الجانبين الحديث والتراثي لنتتبع المسار المعرفي في تحديد مفهوم المصطلح عند كلّ منهما.

المنطلقات المعرفية الحديثة	المنطلقات المعرفية التراثية
- الفلسفة التحليلية - المنطق الوضعي - اللسانيات	- النحو - البلاغة - الفلسفة التقليدية - المنطق الصوري - علم الأصول (الفقه)

1. انظر خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص103-104-105.
2. استعمل هذا المصطلح مسعود الصحراوي عنوانا لكتابه "التداولية عند العلماء العرب".

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

ارتبطت المنطلقات المعرفية للتداولية في اللسانيات الحديثة بمسألة الفعل/ العمل؛ أي بما يقوم به المتكلم من أفعال إنجازية بالقول ولا يتحدد معناها المقصود إلاّ بسياق الاستعمال. أما المنطلقات المعرفية التراثية فارتبطت بقوانين القول المجردة عن سياق القول ومدى مطابقتها للمنطق والصدق والكذب، وبالتالي، فهي مخالفة للمنطلقات المعرفية المؤسسة لمفهوم المصطلح في اللسانيات الحديثة. وفي هذا الإطار يقول مسعود صحراوي أحد المؤصّلين لهذا المصطلح: "التداولية ليست علما لغويا محضا، بالمعنى التقليدي، علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛ ويدمج من ثَمَ، مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة " **التواصل اللغوي وتفسيره**"[1]. يقرّ صاحب هذا التعريف بأنّ التداولية تهتم بما هو لغوي وغير لغوي، وإنها ليست مجرد وصف وتفسير للبنى اللغوية، وإنما هي علم جديد يعنى بدارسة الظاهرة التواصلية برمتها، وأنّ شبكتها المفاهيمية معقدة ومتصلة بعدة علوم أخرى كما بينا سابقا، ولكنه سرعان ما يقع في التناقض، فيربط موضوع التداولية بأفعال الكلام فقط ومن هنا يبرر تأصيلها في التراث باعتبار ما يوحي به من تشابه بين التحليل البلاغي والتحليل التداولي لمسألتي الخبر والإنشاء. وسنكشف عن هذا التبرير من خلال معالجة مصطلح الأفعال الكلامية.

2. الأفعال الكلامية

نشأ مصطلح الفعال الكلامي في إطار الفلسفة التحليلية، وشكل مبحثا رئيسا من مباحث التداولية، ولم يصرح به في الدراسات اللغوية التراثية باعتباره مصطلحا، ولكن بعض المؤصلين ربطه بعلم المعاني في البلاغة وراح يبحث له عن أصل مبررا ذلك بوجود تشابه في موضوع البحث؛ أي ما صنفه البلاغيون والنحاة وغيرهم تحت عنوان "الخبر والإنشاء"؛ كما رأى ذلك مسعود صحراوي وغيره من المؤصلين؛ إذ يقول: "إنّ ظاهرة "الأفعال الكلامية" قد بُحثت في تراثنا من قبل طوائف متعددة، غير أنّ البحث فيها، في تضاعيف هذا التراث الضخم، لم يكن مقصودا دائما لذاته ولكن كثيرا ما قصد به غيره، فأُتخذت الظاهرة -من ثم- وسيلة لا غاية، وجُعلت مدخلا لفهم علوم أخرى، وهي غير لغوية في الغالب، بين فروع معرفية متعددة، وخاض فيها علماء أجلاء إلاّ أنهم لم يُفردوها بالبحث والتأليف ولا قصدوها لذاتها، مما قد يبعث الشك في "قيمة" النتائج التي توصلوا إليها وفي "علميتها"[2]. نستنتج من هذا

[1]. انظر الصحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب، 2005، ص16.
[2]. المرجع نفسه، ص8.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

القول أنّ "الأفعال الكلامية" ليست لها مرجعية لسانية خاصة بها في التراث؛ كما هو الأمر في اللسانيات الحديثة؛ حيث شكلت نظرية واضحة المعالم، وأنها حسب زعم الصحراوي جاءت مبثوثة في تضاعيف هذا التراث الضخم ولم تكن مقصودة لذاتها. ونتساءل من هذا المنطلق كيف أثبت هذا الباحث وجودها في التراث؟ نحن نعرف أن المصطلح العلمي يبنى على الصرامة والدقة والمفهوم الواضح الذي لا تشوبه أية ضبابية[1]. ولكن مسعود صحراوي يتصدى للمشككين في وجود ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث لا باستخدام آليات التراث ذاته حتى يقنع هؤلاء؛ بل يقع في تناقض ومغالطة منهجية لا تسعف رؤيته في هذا المجال المصطلحي، فأدى ذلك به إلى البحث عن مصطلح لساني حديث في مدونة فكرية قديمة باستخدام منهج لساني حديث؛ إذ يقول: "ولا يكون ذلك إلا بإعادة قراءتها [الظاهرة] قراءة معاصرة تمتشق ساح "المناهج الحديثة" وما أفرزته من جهاز مفاهيمي، مع الابتعاد عن التعسف في تطبيق ذلك على مفاهيم التراث تطبيقا وتفسيرا قسريا، ومع إبداء التحفظ الواجب الذي يفرضه استصحابنا للوعي باستقلالية التراث العربي، فلا يجوز أن ننسى أنّ لهذا التراث خصائص إبستيمولوجية تجعل منه منظومة مستقلة ومتميزة ومتكاملة"[2] (مسعود صحراوي، 2005، 8). وهنا نتساءل كيف قرأ التراث بآليات غير تراثية ليثبت مصطلحا منطلقاته المعرفية المؤسسة لمفهومه فلسفية ولسانية حديثة؛ ليسقطها على آليات فكرية ومنطلقات معرفية تراثية، اعترف بأنها لم تكن واضحة، ويزعم أنها مبثوثة في ثنايا التراث، وعقد لها كتابا كاملا يدافع فيه عن أصولها الوهمية معتمدا في ذلك على رؤيته الخاصة وتأويلاته التي لا تستند إلى منطق استدلالي أو برهاني يثبت من خلاله وجود المصطلح في التراث بنفس المفهوم الذي ورد به في اللسانيات.

لقد وقع مسعود الصحراوي والمؤصلون في منطق المغالطة مستندين في ذلك على نوايا ومزاعم وتأويلات ذاتية قرأوا بها التراث وفسروه على حسب توجهاتهم الفكرية الذاتية دون الرجوع إلى المنطلقات المعرفية للفكر اللساني الحديث ومقارنتها بالفكر اللغوي القديم مقارنة علمية جادة تقوم على التحليل التكويني للمصطلح، وتتبع مساراته المتصورية والمفهومية. فحسب هؤلاء المؤصلون أنّ القوانين التي اعتمدها البلاغيون والنحاة والفلاسفة وعلماء الأصول في تحليل ظاهرة الخبر والإنشاء أو ما انبثق عن الإنشاء من جمل طلبية وغير طلبية مثل (الأمر، والاستفهام، والنهي، والنداء، والقسم، والوعد، وعقود البيع

1. انظر حول هذه المسألة: لوم–ماري كلود، علم المصطلح مبادئ وتقنيات.
2. انظر الصحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ص8.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

والشراء، والزواج والطلاق...) تمثل "أفعالا كلامية" بالمفهوم الحديث، ولكنّ هذه القراءة التأصيلية يعوزها المنطق الاستدلالي العلمي؛ إذ لم تكن قوانين تحليل هذه الظاهرة اللغوية ومستويات دراستها هي نفسها، وبالتالي فالتحليل البلاغي ليس هو التحليل التداولي حتى وإن بدا بعض الشبه. فالوعد مثلا، في التحليل البلاغي ليس هو نفسه في التحليل التداولي؛ لسبب بسيط هو أن المثال البلاغي مجرد، يخضع لقانون معد مسبقا عند البلاغيين، وعليه تقاس عملية التحليل باعتماد قرينة الصدق والكذب أو المطابقة أو عدم المطابقة، ولم يكن الاهتمام فيه بالسياق وقصد المتكلم وعلاقته بالمخاطب ووضعية التلفظ والزمان والمكان والقوة الإنجازية للفعل معتمدا بشكل واضح؛ كما هو الشأن في التحليل التداولي. وعليه فإنّ مصطلح الفعل الكلامي كما ورد في المقاربة التداولية الحديثة لا تربطه صلة بما ورد في التحليل التراثي لظاهرة الخبر والإنشاء؛ مثلما فسرها وأوّلها المؤصلون.

ويمكن أن ندرج تحت هذا التحليل مصطلحي الفعل التقريري والفعل الإنجازي؛ إذ لا علاقة لهما بمفهوم الخبر والإنشاء كما وردا في التراث، وفسرا وضبطت قوانينها بالاعتماد على المنطق الصوري الذي يعتمد على المطابقة وعدم المطابقة ومدى خضوعها للصدق والكذب وفق المنوال المعد مسبقا. فالتداوليون أنفسهم لم يستقروا على تصنيف واضح ودقيق يتم من خلاله الفصل بين الفعلين، ولذلك ظلت الحدود بينها وهمية تخضع لقصد المتكلم والحسابات التأويلية الممكنة المحكومة بالسياق التلفظي[1]، فلا وجود لقانون تصنيفي مسبق وإنما يستنتج من الاستعمال والسياق رغم محاولات أوستين وسارل وما قدماه من تصنيفات على أسس تداولية وليست منطقية صارمة كما هي الحال في التراث.

3. الاقتضاء/ الافتراض المسبق

ترجم المترجمون مصطلح *présupposition* ترجمات متعددة ضبطنا أبرزها في الجدول السابق، وهي ترجمات تعود في نظرنا إلى مسألة التأصيل، فهناك من استدعى الخلفية المعرفية المنطقية التراثية، فترجم هذا المصطلح (بالاقتضاء أو اللزوم أو التضمين) وهناك من استند في ترجمته إلى الأسس المعرفية الفلسفية والتداولية الحديثة، فترجمه (بالاقتضاء أو الافتراض المسبق) وهما مصطلحان يعبران عن المتصور الفلسفي والشبكة المفهومية لما ورد في الدراسات الفلسفية واللسانية الغربية. ويندرج هذان المصطلحان ضمن شبكة مفهومية أخرى أشمل تتعلق بمصطلح الضمني. فهما فرعان من فروعه ويدرسان

[1]. انظر الميساوي خليفة، الوصائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

ضمن موضوعه، ولكنهما يختلفان في المنطلقات التحليلية، فيندرج مصطلح الاقتضاء ضمن التحليل الدلالي المنطقي الذي يعتمد على تحليل المحتوى القضوي للملفوظ مثال ذلك:

- قرأ محمد كتابا بالفرنسية

نفهم من هذا المثال أنّ محمدا حتى يتمكن من قراءة الكتاب بالفرنسية يقتضي منطقيا أنه تعلم الفرنسية، وهو قادر على القراءة بها. فنحن هنا أمام تحليل يفيد الاقتضاء.

ويندرج مصطلح الافتراض المسبق ضمن التحليل التداولي الذي يعتمد على المؤشرات السياقية للملفوظ، فنفهم من هذا المثال نفسه أنّ محمدا يفترض أن يكون مثقفا ومطلعا على اللغة الفرنسية وأنه من بلد يعتمد على اللغة الفرنسية في نظامه التعليمي إلخ، من الافتراضات الممكنة. فنحن هنا أمام تحليل يفيد الافتراض المسبق.

نعتقد أنّ وجود هذين المصطلحين في الدراسات اللسانية الحديثة لا يمثل إشكالا إذا ما أدرك الدارس الفروق المعنوية بينهما[1]. ولكن الإشكال يكمن عند المؤصلين الذين لم يدركوا الفروق المعنوية بين التحليلين، وبالتالي بين المصطلحين، فهناك من اقتصر على ترجمته بالافتراض المسبق وهناك من اقتصر على ترجمته بالاقتضاء معللا ذلك بوجوده في التراث دون وعي بالخلفية المتصورية والتكوين المفهومي للمصطلح، فيتساءل أحد الباحثين المساندين لمسألة تأصيل المصطلح اللساني في التراث العربي قائلا:"فلم لا يستعين أصحاب المعجمات اللسانية المتخصصة بهذا الإجماع (قاصدا مصطلح الاقتضاء) -الذي وافق التراث- والذي يطال عددا كبيرا من المصطلحات؟" (مختار الدرقاوي، 2015، 77). ويمثل هذا التساؤل دعوة صريحة إلى الاعتماد على التراث في ترجمة المصطلحات اللسانية الحديثة وتأصيلها، ولكن يطرح هذا السؤال سؤالا إبستمولوجيا آخر مفاده وفق أيّ منهج نؤصل المصطلحات اللسانية في التراث؟، أ يكون ذلك وفق سؤال البحث عن الهوية العربية الإسلامية؛ كما يفعل دارسو الحضارة أو الأدب أو الفكر اللغوي القديم وخصوصا النحو والصرف؟ أم أنّ المسألة تتعلق بضبط منهج علمي دقيق يقوم أساسا على ما توصلت إليه النظريات المصطلحية واللسانية الحديثة؟ أي هل

[1]. انظر حول هذه المسألة:
Chapman, S & Routledge, C., (2009), p173.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

نعالج قضايا المصطلح اللساني بالاعتماد على أسسه الفلسفية واللسانية؛ كما وضعها أصحابها حديثا أم نعيد قراءة التراث وفقها، أم نفهم التراث بقوانين التراث نفسه؟

يتطلب الأمر للإجابة عن هذه الأسئلة رؤية علمية نقدية تقوم على الوعي بالأسس الإبستمولوجية لكلّ حقل من حقول المعرفة التراثية واللسانية الحديثة.

4. رؤى وحلول

نقدم في هذا الإطار بعض الرؤى والحلول التي نراها ضرورة معرفية ومنهجية لحل بعض إشكاليات المصطلح اللساني. فلا بدّ أولا من ضبط رؤية معرفية ومنهجية في التأصيل، تتعلق بالتمييز بين بالمجالات المعرفية التي يمكن للباحث أن يؤصل فيها والمجالات المعرفية التي لا يمكن التأصيل فيها. ويستدعي هذا الموضوع معرفة دقيقة بتاريخ الأفكار وتاريخ العلوم تمكن الباحث من الوقوف على الفويرقات الدقيقة بين الأسس المعرفية البانية لكل فكر، ومن ثمّ يتم بناء مصطلحات كلّ علم وفق منهج خاص به. فمنهج تأصيل المصطلحات الفقهية أو الحضارية والثقافية ليس هو منهج تأصيل المصطلحات الفلسفية أو العلمية أو اللسانية؛ بل إنّ الأمر أشدّ صرامة ودقة داخل فروع هذه الاختصاصات نفسها. فنجد مثلا، معالجة تأصيل بعض المصطلحات النحوية والصرفية أسهل من غيرها من المصطلحات اللسانية المتعلقة بالتداولية وتحليل الخطاب واللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية واللسانيات الحاسوبية وغيرها من الفروع اللسانية التي لا تربطها صلة بالتراث.

لا بد أن نبحث عن التناسب الدلالي بين المصطلح والمفهوم على أساس ما تقدمه النظريات المصطلحية الحديثة من حلول تكشف عن كيفية تكوين مراحل وضع المصطلحات[1]. ويمر التناسب الدلالي بين المصطلح والمفهوم بمرحلة أولى تكمن في التناسب بين المتصوّر والمفهوم، ثم يمرّ في مرحلة ثانية إلى التناسب بين المفهوم والمصطلح، وهي مراحل ضرورية في تكوين التعريف المصطلحيّ حتى لا يقع الخلط بين المفاهيم الخاصة والآثار المعنوية الخاصة بكل مصطلح في حقل استعماله، ومن هذا المنطلق، فالمصطلح كونيّ بمفهومه وخاصّ باستعماله، ولكن هذه الكونية والخصوصية ليستا منفصلتين انفصالاً تاماً، فهناك من التقاطعات المفهومية[2] التي تجمع بين هذه المصطلحات أو استعمالاتها تعود أساساً

[1]. انظر حول هذه المسألة: الميساوي خليفة، في الباب الخامس: المصطلح والقصدية من كتاب: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص201 وما بعدها.
[2]. انظر حول هذه المسألة: كونسيساو، مانويلسيليو، المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصياغة.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

إلى المتصور الأساسي الجامع بينها. ويتكون الحقل المصطلحي الذي يخصّ مجالاً معرفياً خاصاً من شبكة مفهومية خاصة تتولد عنها مصطلحات متقاربة في المفهوم ومتفرعة في الاستعمال. ويعبر المصطلح عن مفهوم ولا يخضع للاشتراك اللفظي أو الترادف الدلالي[1]، وهو يرتبط بغيره من المصطلحات القريبة منه بواسطة علاقات ائتلافية يمكن من خلالها تتبع آثاره المفهومية في مجالات استعماله الخاصة، فتشتغل هذه العلاقات بالرجوع إلى المفهوم الأساسيّ الذي يجمع هذه الآثار المفهومية الخاصة. وذلك "لأنّ المفاهيم الفرعية تتضمن كلّ خصائص المفهوم الأعلى إضافة إلى خاصية مميزة واحدة على الأقل (*ساجر Sager*، 1990، 11). وانطلاقا من هذه الرؤية المنهجية وجدنا أنّ الدراسات التأصيلية تركز على المصطلح وتهمل المفهوم بدعوى التشابه بين ما يوجد في التراث اللغوي القديم واللسانيات الحديثة، فنتج عن هذا التأصيل المصطلحي اضطراب مفهومي أدّى إلى تعدد مصطلحي؛ مثلما هو واضح في الجدول أعلاه. وقد وقع المؤصلون في فخ الاشتراك اللفظي ظنا منهم أن المصطلح القديم يمكن أن يعبر عن مفهوم حديث، فعمدوا إلى طرق في التبرير والاستدلال تعوزها المنهجية العلمية التي يمر بها تكوين المصطلح اللساني، واكتفوا بتلبيس المصطلحات القديمة مفاهيم جديدة لا تتلاءم معها، ولا تخضع للتناسب الدلالي بين المفهوم والمصطلح، نذكر منها على سبيل المثال مصطلح الاستلزام التخاطبي/ التحادثي الذي أجراه غرايس على قواعد المحادثة الشفوية وتمت ترجمته بمصطلح تراثي قديم (اللازم) لا تربطه صلة بالمفهوم الحديث سوى تلبيس مصطلح قديم بمفهوم جديد، وقس على ذلك مصطلح الضمني الذي خلط المؤصلون بينه وبين المضمر ظنا منهم أنّ المضمر في النحو القديم يعادل الضمني في الدراسات التداولية الحديثة، وقس على هذا ترجمة عدة مصطلحات لسانية أخرى.

أدت عملية تأصيل المصطلح اللساني في التراث اللغوي القديم إلى إرباك الباحثين الجدد غير المتمرسين على النظريات المصطلحية واللسانية الحديثة، فراحوا يفتشون في التراث عن حلول لحل مسائل تتعلق بالمصطلح اللساني الحديث؛ لم تكن يوما مطروحة على اللغويين القدماء كما زعم البعض، فعوض أن يؤصلوا المفهوم في الدرس اللساني الحديث انطلاقا من أسسه المعرفية في اللسانيات الحديثة ساقتهم الإيديولوجيا والعاطفة أحيانا إلى نصب محاكم للدفاع عن التراث لا بالقوانين التراثية البانية للفكر اللغوي القديم؛ بل بالبحث عن جذور مشتركة مبثوثة في تضاعيف التراث لم يصرح بها أهلها بوضوح، وإنما جاءت في شكل تلميحات ونويا ومقاصد، وأيّ علم مصطلحي يبنى باتباع النوايا والمقاصد دون

[1]. انظر الميساوي خليفة المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

ضبط مفهومي دقيق. وبناء على هذا الخلط العلمي والمنهجي نقترح بعض الأفكار لحلّ أزمة المصطلح اللساني الراهنة.

1- تأسيس مفهوم المصطلح اللغوي التراثي بناء على الأسس المعرفية والإبستمولوجية التي تحكمت في إنتاجه.
2- تأسيس مفهوم المصطلح اللساني الحديث بناء على الأسس المعرفية والإبستمولوجية التي تحكمت في إنتاجه.
3- الاعتماد على المناهج المصطلحية التي جاءت بها النظريات والمقاربات المصطلحية الحديثة.
4- التركيز على مراحل تكوين المفهوم قبل التركيز على المصطلح.
5- تحديد المصطلحات في حقولها العلمية الخاصة بها بالاعتماد على مدونة لغة التخصص.
6- تحديد المفاهيم وفق العلاقات الرابطة بينها، وكما يُعبر عنها في البناء المعرفي وتتحقق وجودياً في أشكالها اللسانية.
7- وصف المفاهيم حسب الشكل اللساني المناسب سواء كان ذلك مصطلحاً أو جملة أو تعبيراً حتى نتمكن من معرفتها في اللغة الواحدة (ساجر، 1990، 2).

- تمثل هذه الأفكار مهادا نظريا ومنهجا إجرائيا لإعادة النظر في مسألة التأصيل المصطلحي اللساني، مما يمكّن الباحثين من بناء مصطلحات لسانية ذات مفاهيم واضحة ودقيقة تبعد شبح الإرباك المفهومي والتعدد المصطلحي والغموض الدلالي الذي اتسمت به وضعية المصطلح اللساني الراهنة التي باتت تمثل إشكالاً حقيقيّاً لدى القارئ بسبب عملية التأصيل التي نظر أصحابها إلى المسألة بطرق مختلفة، فنتج عنها وجود مصطلحات متنافرة ومفاهيم متباعدة ساهمت في تعميق أزمة المصطلح اللساني بدل طرح الحلول المناسبة لها.

الخاتمة

لقد حاولنا ضبط المسارات التي مرّ بها المصطلح اللساني في رحلته التأصيلية وفق الرؤيتين التراثية والحداثية، فبيّنا الأسس المعرفية والإبستمولوجية التي اعتمدتها كل رؤية في تأصيلها للمصطلح اللساني، ووقفنا على جملة من الإخلالات المعرفية والمنهجية تتعلق أساسا بعدم اتباع منهجية علمية صارمة تقوم على أساس تتبع مراحل بناء المفهوم سواء في أصوله اللغوية التراثية أو في أصوله اللسانية الغربية.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

فوجدنا أنّ أصحاب الرؤية التراثية اعتمدوا على تجميع بعض الملامح والنوايا والمقاصد التي جاءت مبثوثة في تضاعيف التراث، ولم يكن القصد منها في أغلب الأحيان إدراك المفهوم استنادا إلى القوانين الكامنة وراء تكوينه المفهومي؛ بل كان الهدف المنزع الانتصاري لبيان أسبقية وجود المصطلح في التراث، دون وعي بأسسه المعرفية وتكوينه المفهومي، مما جعلهم يقعون في الاشتراك اللفظي الذي لا يؤدي إلى التناسب الدلالي بين المصطلح القديم والمفهوم الحديث؛ بل بالعكس أدى ذلك بهم إلى الوقوع في مسألة خطيرة تمثلت في تلبيس مصطلحات قديمة لمفاهيم جديدة لا صلة لها ببعضها في أغلب الأحيان. ويستدعي هذا الأمر مراجعة مسألة التأصيل على أسس علمية تستند إلى النظريات والمقاربات المصطلحية الحديثة التي ضبطت مناهج تكوين المفهوم وطرق صناعة المصطلح. وبعد معالجتنا لقضايا تأصيل المصطلح اللساني من خلال نماذج تبينت لنا عدة مشاكل أربكت المصطلح اللساني في الدرس اللساني الراهن، فقدمنا بعض الحلول المنهجية التي يمكن أن تقود الباحثين إلى نتائج أفضل في ضبط المصطلح وتكوينه.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

المراجع

- الأشهب خالد، المصطلح العربي البنية والتمثيل، إربد، عالم الكتب الحديث، 2011.
- البوشيخي الشاهد، "مقترحات في منهجية الاستفادة من كتب التراث في وضع المصطلحات"، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 75، 2000.
- جاكندوف راي، دليل ميسّر إلى الفكر والمعنى، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2019.
- راضي رحيم مجيد، تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، دراسة في المرجعيات والآليات، الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية، 2021.
- درقاوي مختار، " استثمار التراث العربي في ترجمة المصطلح اللساني: دراسة تطبيقية على المصطلح التداولي"، مجلة اللسانيات العربية العدد 2، الرياض، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، 2015، ص ص56-85.
- الشاوش محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس "نحو النص"، تونس، دار صادر للطباعة والنشر، 2001.
- عكاشة محمود، تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: دراسة تطبيقية لأساليب التأثير والإقناع الحجاج في الخطاب النسوي في القرآن الكريم، مصر، دار النشر للجامعات، 2014.
- علوي اسماعيلي حافظ والملاخ امحمد، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2009.
- علوي اسماعيلي حافظ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.
- غلفان مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة أطروحات رقم 4، د ت.
- غلفان مصطفى، "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أيّ مصطلحات لأيّ لسانيات؟"، اللسان العربي عدد 46، ص ص146-163.
- صاري محمد، "من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث قراءة في " النقد اللساني" عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة اللسانيات العربية

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

العدد 7، الرياض، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، 2018، ص ص85-92.

- الصحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2005.
- الفاسي الفهري عبد القادر، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، المغرب، دار توبقال للنشر،1988.
- الفاسي الفهري عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1985.
- فتغنشتاين لودفيك، تحقيقات فلسفية، ترجمة عبد الرزاق بنّور، بيروت، المنظمة العربية للترجمة،2007.
- القاسمي علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2008.
- قريرة توفيق، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، تونس، كلية الآداب منوبة – دار محمد علي للنشر، 2003.
- كونسيساو، مانويلسيليو، 2005، المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصياغة، ترجمة محمد أمطوش، إربد، عالم الكتب الحديث، 2012.
- لوم-ماري كلود، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ترجمة ريما بركة، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2012.
- الميساوي خليفة، الوصائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2012.
- الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، تونس/ الجزائر/ الرباط/ بيروت، كلمة للنشر والتوزيع/ منشورات الاختلاف/ دار الأمان/ منشورات الضفاف، 2015.
- وغليسي يوسف، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الجزائر/ بيروت، منشورات الاختلاف/ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.
- CABRÉ, (M-T), 1998, *La terminologie : théorie, méthode et applications*. Traduit du catalan et adapté par Monique C. Cormier et John Humbley. Ottawa / Paris, Presses de l'Université d'Ottawa/ Armand Colin.
- CHAPMAN, (S) & Routledge, (C), 2009, *Key Ideas in Linguistics and the Philosophy of Language*. Edinburg: Edinburg University Press Ltd.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

- BESSE, (B) de, 1991, "Le contexte terminologique". In, *Meta*, vol.36, n°1, pp. 111-120.
- SAGER, (J.C.), 1990, *A practical course in terminology processing*. Benjamin, Amsterdam/ Philadelphia.
- VANDERVEKEN, (D), 1992, " La théorie des actes de discours et l'analyse de la conversation". In, *Cahiers de linguistique française*, n°13, pp. 9-5